

إشكالية «المجتمع المدني» في الثقافة السورية الراهنة

□ طيب تيزيني

الخارطة الثقافية السورية بعد وفاة الرئيس الأسد

في سوريا هذه الأيام حوارٌ بين جموع من المثقفين حول عدد من القضايا الثقافية والسياسية، ربما ما كان لها أن تظهر في عقود منصرمة، واتصلت بخصوصية النظام الثقافي الذي أنتجه نظامٌ سياسي ذو بنية شمولية معينة. ويلاحظ أن ذلك الحوار أنتج أطيافاً من مسائل وتداعيات ذات علاقة بقضايا الإعلام والتعليم العالي والنظام القضائي وغيره، جنباً إلى جنب مع ما يُعتبر استحقاقات رئيسة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعية والتنظيمية. ويأتي هذا الحوار في سياق حاليين كبريين تخترقان المجتمع العربي في معظم حقوله وحيثياته، وهما: وصول هذا المجتمع إلى ما ندعوه «خطاماً»، وتدقُّ النظام العولمي الإمبريالي باتجاهه. واللافت أن عملية التدقُّ هذه باغتت القوى العربية، فأحدثت اضطراباً، وأنتجت أسئلة كبرى ما تزال تُعرض نفسها على السياسيين والمثقفين والمفكرين العرب، بل على أوساط جموع من سواد الأمة.

وترافق ذلك مع دخول آثار الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات، لتُسهم في تعميق الوعي الفاجعي في نطاق معظم تلك الفئات، يداً بيد مع وعي الإحباط والتشطي. وإذا كان تفكُّك الأتحاد السوفييتي قد أفضى إلى استفراد العالم أميركياً عولياً، وجعلت ثورتا المعلومات والاتصالات ذلك ممكناً حيث يسعى القرنُ الأميركي إلى تلخيص الكون بـ «القرية الكونية الواحدة»، فإن حرب الخليج الثانية أتت بمثابة أول «تجربة تطبيقية» لقوة النظام العولمي الإمبريالي الجديد. ثم برزت «التجربة التطبيقية» الثانية لقوة هذا النظام في حرب كوسوفو، لتقدم نتائج وعقاييل أحدثت رعباً في العالم، وحوكنا وضع دينا على ما نراه حاسماً في ذلك النظام: وهو أنه نظامٌ شاملٌ يسعى إلى ابتلاع الطبيعة والبشر في سبيل

تمثلهم ثم تقيئهم سلماً. ففي حرب كوسوفو جرت محاولات حثيثة لتفكيك الهويات الوطنية، وإحياء الهويات الإثنية والطائفية والمذهبية التي من شأنها - في ظروف معينة - أن تُعوق التقدم التاريخي كما جرى تهشيم ما نُظر إليه على أنه مُعوق لعملية تفكيك البلقان سياسياً وثقافياً وجغرافياً. والطريف أن النظام العولمي - بقيادة الولايات المتحدة - قدّم ذلك بمثابة «إعادة بناء لتلك المنطقة ديموقراطياً»، وعلى أساس «احترام حقوق الإنسان».

في هذا وذاك، حَدَّت تقاطعٌ بين الداخل العربي والخارج العولمي على خلفية الديمقراطية. وقد قرأ مثقفون سوريون هذا التقاطع، وانتهوا إلى أن ابتلاع الديمقراطية في المجتمع العربي يوازيه - حالياً - عصرٌ انهيارها على يد النظام العولمي الجديد. ولكن مثقفين سوريين آخرين قرأوا التقاطع المذكور بوصفه تضاداً قاطعاً بين الحقلين المعنيين، قرأوا في الخارج العولمي مخرجاً من الخطام العربي المتسم بغياب الديمقراطية في المقام الأول. وينبغي أن نضيف إلى ذلك فريقاً ثالثاً من المثقفين السوريين رفض الموقفتين الموما إليهما، الداخل العربي والخارج العولمي، ليُنَّجِه إلى «الخلف» باحثاً فيه عن أصالة ما يستمد منها الاطمئنان والحماية من «مخاطر العصر» الذي أُنْخَلَّ البشرية في عنق الزجاجة، أي في «جاهلية القرن الحادي والعشرين»، بعد أن كان سيّد قطب قد تحدّث في حينه عن «جاهلية القرن العشرين».

وإذا توخينا مزيداً من الدقة في ضبط الخارطة الثقافية السورية في مرحلة ما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، تعين علينا أن نشير إلى قطاع رابع من المثقفين لا يُستهان بوجوده، وتقوم أطروحته على أن تغيراً حقيقياً لم يعد حدوثه محتملاً. ويجري تسويغ ذلك إما انطلاقاً من الاعتقاد بأن المهّمات والاستحقاقات غدت أضخم من أن يُمكن التصدي لها لأن ذلك هو بمثابة تصدُّ لقوى عالمية عملاقة

متواطنة مع طغم الفساد والإفساد في الداخل؛ وإمّا في ضوء التشبُّث بمواقف عدمية متأثرة بتجارب داخلية مريرة وبأيديولوجيا «أفول الإيديولوجيات» المتحدّرة من الولايات المتحدة، يبدأ بيد مع «ما بعد الحداثة» التي يجري تقديمها على أنها تدعو إلى إسقاط «الأنماط الأساسية» (مثل العقلانية والحداثة والديموقراطية والعلمانية والمجتمع المدني) بسبب «استنفادها التاريخي». ومن ثمّ يستنتج ذلك القطاعُ من المثقفين أنّ ما نسعى إليه راهناً تحت عناوين «الدولة الوطنية» و«العلمانية» و«الهوية الوطنية» و«القومية» الخ... لم يعد ذا مصداقية معرفية وتاريخية؛ وبالمقابل - وهذا يتمّ ذاك - فإنّ «معاندة العصر الجديد» سوف تكون بمثابة إمعانٍ في محاولة عابثة لإيقاف ما لا يمكن الوقوفُ في وجهه.

ولا يصحّ إغفالُ فئة أخرى من المثقفين، الذين حقّقوا - بوصفهم كذلك، أيّ مثقفين - مكاسبَ ماديةً أو إداريةً أسهمت في إدراجهم في حقل التكنولوجيا والموظّفين «الثابتيّين» فتحوّلوا «مثقفين موظّفين» أو «موظّفين مثقفين» يحرّصون على الأوضاع كما هي، دون تغيير أو إصلاح أو تحديث. ولذلك فهم يحرصون الآن على تجسير العلاقة بين النظام السياسي والجمهور الواسع، ولكنّ على نحوٍ يسمّح باستبقاء امتيازاتهم ومكتسباتهم المشكوك في نزاهتها وفي الطرق التي أدّت إليها؛ وهذا ما يُسيء إلى الفريقين المذكورين كليهما: الجمهور، والنظام السياسي الراهن في توجّهه الإجماليّ نحو الإصلاح والتطوير والتحديث الوطنيّ الديمقراطيّ.

سياق الدعوة إلى «المجتمع المدني»

في ذلك المناخ الثقافيّ، وفي ما يتطابق معه من مناخ سياسيّ يحمل عنوان «مرحلة انتقالية» معقّدة ومركّبة وغير متبلورة في كثيرٍ أو قليلٍ من أوجهها واحتمالاتها، برزت الدعوة إلى «المجتمع المدني» من قبل فريق من المثقفين بوصفه مبتدئ العمل الثقافيّ

السياسيّ في المرحلة الجديدة. وجدير بالاهتمام أنّ المثقفين الذين راحوا ينادون بالمجتمع المدنيّ قد يصحّ النظرُ إليهم في ضوء التمييز بين الفريق الأول والفريق الثاني، اللذين أتينا على ذكرهما: الأول الذي انطلق من القول بغياب الديمقراطية في الداخل كما في الخارج العولميّ، ووصل إلى أنّ «المجتمع المدني» - بما يشترطه من حضورٍ ديموقراطيّ - يأتي رداً على ذلك؛ والفريق الثاني الذي يرى في الاندراج، ما أمكن، في النظام العولميّ الجديد حلاً لإشكاليّة غياب الديمقراطية في الداخل، نظراً إلى أنّ النظام المذكور كما يُقال هو المنقذ لنا من «الاستبداد» الداخليّ، خصوصاً إذا كان الأمر متّصلاً بـ «الخصخصة الاقتصادية» و«الليبرالية السياسية الجديدة» و«اقتصاد السوق» المتحرّر من مثل الضوابط التالية: العدالة في توزيع الثروة، ونظام الضمان الصحيّ والاجتماعيّ، والقطاع العامّ، والدولة المحكومة بألية السوق وحدها.

وهنا تلزم الإشارةُ إلى أنّ ممثليّ هذا الفريق الثاني قد لا يتجاوزون العشرات؛ في حين أنّ أفراد الفريق الأول - ويُعدّون بعشرات الآلاف - هم ممثّل الجسد الأكبر من «أصدقاء المجتمع المدني». ومن شأن هذا أن يضع يدنا على «حكّم قيمة» جرى استنباطه من خلال بعض الدراسات والمقاربات الميدانية التي قمنا بها مع بعض طلاب الدراسات العليا، وهو أنّ هؤلاء المثقفين أناس وطنيّون ديموقراطيّون. ولكنّ أنّ يكونوا ما هم عليه لا ينفي أن يكونوا - ويكون غيرهم - بشراً يخطنون ويصيبون، بل ربما يُخطنون كثيراً ويصيبون قليلاً. ويبقى حكّم القيمة هذا منوطاً بالممارسة العملية والنظرية السوسيوثقافية التي يُنجزونها أولاً، وبوجهات النظر المنهجية والمعرفية التي تمثّل مرجعيات من يُطلق حكّم القيمة هذا ثانياً. بيد أنّ اللاحقة التالية قد تكون حاسمة

كذلك، أمر يستدعي الحفاظ على خصوصية التركيب المذكور، بحيث لا يصح التعامل معه كما نتعامل مع أمر آخر، بالاعتبار المنهجي، وبتعبير آخر نقول إن المشروطة الأولى قد تتحدد بجدلية الواقع والممكنات، في حين قد تتحدد المشروطة الثانية بجدلية الواقع والمنهج؛ وكلتاهما تُفضي إلى الأخرى. ومن شأن هذا أن يعني أن أنبل الأفكار وأكثرها تقدمية يمكن أن تتحول إلى نقيضها إن وُضعت في مرحلة تاريخية لا تحتلها. وفي هذه الحال، يكون أصحاب هذه المحاولة قد فرطوا في هذه الأفكار لمرحلة أخرى قد تحتلها، أولاً؛ ويكونون قد أسهموا في إضعاف الحركة الوطنية الديمقراطية العقلانية، بل يجدون أنفسهم مرغمين على الدخول في الأنفاق بعد خروجهم إلى الشمس، ثانياً؛ ويكونون - ثالثاً وأخيراً - قد استقروا ما يُمكن أن يُعتبر أعشاش دبابير ربما مازالت تسد الأفق وتضيّق الخناق على الرزق والضرع والعباد، كما على مَنْ رهن نفسه لاتجاه التطوير والإصلاح والتحديث الوطني الديمقراطي.

ذلك الموقف المركب يأتي تعبيراً عن اختراق المشروطة الأولى وامتيازها والازدراء بها. فجدلية الواقع والممكنات لا تُرفض الإقرار بالإرادة السياسية التاريخية في أي مشروع سياسي ثقافي، ولكنها تُرفض الأخذ بنزعة إرادية تضع الرغبات فوق الواقع التاريخي المجتمعي المشخص. أما اختراق المشروطة الثانية (جدلية المنهج والواقع) فيُفصح عن نفسه من خلال الاعتقاد بوجود كفاءات ثابتة للتعامل مع مفهوم أو آخر، ومن شأن هذا أن يسد الأبواب أمام استنباط كفاءات جديدة يمكن الاحتكام إليها في إطار التنهيج لمشكلات تنتمي إلى مجتمع شديد التعقيد. وفي مثل هذا الحال، يجري اللجوء إلى منهج معين في حرفه دون روحه، أي إلى الرماد دون الوهج. وهذا ما حدث ويحدث، خصوصاً، على صعيد تناول المنهج التاريخي الجدلي الهيجلي أو الماركسي. إذ

بالنسبة إلى تقويم ما يقوم به أولئك على أرض الواقع، ونعني بذلك أن خصوم دعاة المجتمع المدني الوطنيين الديمقراطيين قد يمارسون تأويلاً سياسياً إيديولوجياً لنشاط هؤلاء يجعل منهم أناساً ياتَمرون بأوامر «العدو الأجنبي»، بهدف التشكيك في صدقيتهم الوطنية والقومية الديمقراطية أمام أعين جمهور السواد الأعظم. وقد يكون من طريف الموقف أن نتبين أن بعض مَنْ يقوم بعملية التشكيك المذكورة ربما يقع هو نفسه في التهمة التي يُطلقها في وجه أولئك. ومن شأن هذا أن يعني أننا - في الحال التي تخص هؤلاء المشككين - حيال خطاب إيديولوجي سياسي قذحي. ولذلك، وفي سبيل الحفاظ على صدقية البحث المعرفية، نُفصي هنا الخطاب الذي قد يُستخدمه هذا الفريق أو ذاك.

أتى الحديث عن «مجتمع مدني» في سوريا منذ بضعة أشهر متزامناً مع ظهور الحديث عن ضرورة القيام بإعادة بناء للبنى والهيكل والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والقضائية وغيرها. وقد أفصح ذلك عن نفسه بصيغة تطوير هذا كله وتحديثه بأفق وطني ديمقراطي. ولعلنا نرى في «خطاب القسم» الذي قدّمه رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد، وكذلك في «حديثه» إلى صحيفة الشرق الأوسط في 2001/2/8، مرجعيتين اثنتين لتلك الصيغة التطويرية. أما اللافت في هاتين المرجعيتين فقد يتمثل في التأكيد على أن ما يحتمله البلد راهناً هو ما ينبغي الشغل عليه. ومن ثم، فإن هذه الصيغة، التي تمتلك أو تُضمّر جدلية الواقع والفكر وجدلية الواقع والممكنات، تقدم نفسها رؤية منهجية لكيفية حلّ المشكلات الموروثة والجديدة. وعلى هذا، فالحديث هنا مشروط بالانطلاق من بلد ذي تركيب اقتصادي سياسي وسوسيوثقافي معين، وليس الحديث هكذا بإطلاق خارج التاريخ أو داخل أي تاريخ. وهذا الحديث هو،

إن أنبل الأفكار وأكثرها تقدماً يمكن أن تتحول إلى نقيضها، إن وضعت في مرحلة تاريخية لا تحملها

بالفكرة التي ترى أن بناء الدولة - وطنية وغير وطنية - أمر غير ممكن دون مجتمع مدني أو غير مدني. ويتعبيره هو: «المجتمع المدني، أم الدولة الوطنية؟.. وكان بناء الدولة - وطنية وغير وطنية - ممكن دون مجتمع مدني أو غير مدني.»^(١) فيحسب ذلك، يتعين على المرء أن يقر بوجود «الدولة» مقترنة دائماً بـ «المجتمع المدني»، من حيث الأساس التاريخي. ولكن هذا يتجاوز واقعة تاريخية، هي أن المجتمع المذكور أتى بعد الدولة لأنه جسّد مرحلة نمو اجتماعي تبلورت خصوصاً في المجتمع البورجوازي الحديث؛ وأن «الدولة» أفصحت عن نفسها مع تشكّل المجتمع المنقسم طبقياً، سواء ظهر ذلك عتياً أم تلقّع بأريديّة إيديولوجية ما. ولعلّ الأستاذ كيلو خلط هنا بين المجتمع المدني و«المجتمع المدني». فهذا الأخير اقترن، عموماً، بنشوء مجتمع يقوم على الاقتصاد البضاعي وعلى تقسيم العمل ونشوء المدينة كمركز اقتصادي وسياسي وثقافي الخ. وإلا، فسوف يلتقي رأي كيلو مع من يرى في التاريخ خزّاناً تشكلت عناصره كلّها أو معظمها في بواكيره، و«المجتمع المدني» يغدو - في هذه الحال - أحد هذه العناصر. وقد قاد ذلك الاعتقاد أحد الكتاب المنخرطين في هذه الدعوة إلى الفكرة الكليّة التالية، وهي أن «الدولة في النهاية ليست إلا مؤسسة من مؤسسات هذا المجتمع المدني». وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ بناء الدولة - في الحالة الأولى - مشروط بوجود مجتمع «مدني» أو «غير مدني» (وهنا نضع يدنا على خلط بين المجتمع العمومي الذي يمثل بداية الاجتماع البشري، والمجتمع المدني بمثابة حالة متقدّمة في التاريخ الاجتماعي)، في حين تظهر الدولة - في الحالة الثانية - بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني ذاته. وفي الحالتيّن، نفتقد تدقيقاً تاريخياً ووظيفياً للمصطلحات الثلاثة: المجتمع العمومي، والدولة، والمجتمع المدني.

في هذا الحقل يُطرح مثلّ التساؤل التالي: من أين ننطلق نحن في سوريا، من هيجل الذي كان يرى أن المجتمع المدني يتأسس على الدولة، أم من ماركس الذي كان يرى أن هذه الدولة تتأسس على المجتمع المذكور، أم من مرجعية أخرى قد تستلهم هذين الموقفين بقدر أو بأخر؟!

إن بحثاً علمياً ميدانياً مشخّصاً يستلهم ما يراه منهجاً مناسباً هو المخول تقديم إجابات أوليّة مفتوحة على صعيد ما نحن بصدد. وغير ذلك إنّما يسيء إلى المنهج المعني، وإلى المجتمع الذي يُراد لهذا المنهج أن يتناوله.

الدولة والمجتمع المدني والمجتمع العمومي

والآن، إذا لاحظنا أن المجتمع العمومي والدولة القانونيّة وإرهاصات من المجتمع المدني كانت قد قُضمت شيئاً فشيئاً من قبل نُخبٍ سياسيّة وماليّة وتجاريّة وعسكريّة أتت من التاريخ وانتصبت بعد ذلك ضدّ نموّه، فإنّ حديثاً عن كيفية إعادة البناء سيكون عبئاً جديداً يضاف إلى تلك الوضعية إذا ما وُجّه أصحاب هذا الحديث نشاطهم من السفح إلى الجبل، هكذا دون توسّطات واستراحات وتأمّلات في الواقع الكثيف وفي الممكنات المحتملة فيه. وبصيغة أخرى، نلاحظ أنّ أولئك يمتلكون الضمير الوطني والنوايا الطيّبة، ولكنهم يتنكبون عن المعطيات الواقعيّة التي تُنبئ بكلّكها على الواقع الكثيف. وهم، لهذا، يتحمّلون مسؤوليّة معرفيّة وسياسيّة أكثر ممّا يتحمّلها غيرهم في عملية التطوير والإصلاح والتحديث الوطني الديموقراطي.

إنّ الأستاذ ميشال كيلو، بوصفه أحد نماذج الدعاة إلى المجتمع المدني، يؤسّس لآرائه حول «السلطة والدولة والمجتمع المدني»

إشكالية «المجتمع المدني» في الثقافة السورية الراهنة

فالمجتمع الأخير يتحوّل إلى مخلص للبشرية في أهدافها وغاياتها ومصالحها ومطامحها. فأحد هؤلاء الدعاة يكتب قائلاً: «إن الأهداف والغايات جميعها، وكلّ المصالح والمطامح، تحتاج لتحقيقها إلى المجتمع المدني»^(١) وفي هذا وذاك، نضع يدنا على سمتين رئيسيتين كبيرتين للدولة والمجتمع المدني كليهما: (١) أنّهما ظاهرتان تحقّقان، إذا ما تمكّنتا من النشوء والاستمرارية في مجتمع بشريّ ما، الخلاص والمساواة: (٢) أنّهما ظاهرتان غير مشروطتين بالشروط التاريخية المشخّصة. في الحالة الأولى نقف وجهاً لوجه أمام أوتوبيا مستمدّة من مشروعية الوضعيّة العربيّة والسوريّة الطامحة إلى التغيير والتحرّر من أعباء واقع تعسّ شقيّ. وأمّا في الحالة الثانية، فيظهر «التاريخ» مهزوماً ومعلّقاً بل ومُداناً أيضاً.

من أين نبدأ؟

برز الحوار في سوريا الراهنة حول المجتمع المدني في حالة تاريخية وسوسيوثقافية وسياسية محدّدة تتطلّع إلى التغيير، بعد عقود من السنين ظهرت البنية المجتمعية فيها وكأنّها مغلّقة. ولذلك لم يكن ظهور الحوار المذكور صيغةً من سجلات نظرية بريئة، وإنما أتى مقلّلاً بأعباء من القضايا والمشكلات المقلّقة والجديدة. ولهذا كانت الأسئلة الإشكالية في مقدّمة تلك السجلات، وأهمّها ما أفصح عن نفسه على النحو التالي: «من أين نبدأ في عملية التغيير في سوريا ضمن حالة محلية وإقليمية وعالمية معقّدة أشدّ التعقيد؟»

ففي الداخل، هيمنةً لأجهزة تكاد تكون تامّة على المجتمع والدولة والمؤسسات، ومن ثم محاولة لإجهاض الإرهابات الأولى لتتبارح التطوير الوطني الديموقراطي. وفي الوضع الإقليمي، تعاظم

ويتّضح الموقف التأسيسي من الدولة، لدى الأستاذ كيلو، بالتباس آخر أو بإشكال معرفي تاريخي آخر، حين يفصح عن طموحه في التأسيس لـ «سلطة مختلفة تكون سلطة لدولة هي لمجتمعها كلّ، لا لفرقة من فرقه أو تيار من تياراته أو طبقة من طبقاته». وقد يصحّ الأخذ بهذا الذي يعلنه الأستاذ كيلو لو أتى في سياق خطاب سياسي تعبوي (إيديولوجي). ولكنّه حين يُطرَح في مقالة تُهدَف إلى «تحميد الخلاف حول مقولة المجتمع المدني... وتعدّد طرائق فهمه وصعوبة تعريفه [وتحديد] أنماطه وأشكال علاقته بالدولة»، كما يجيء في كلامه، فإنّ تفحصه تاريخياً ومعرفياً ومنطقياً يصبح أمراً لازماً.

هاهنا نتساءل ما إذا كان نشوء الدولة استجابةً لطموح ما من قبيل إيجاد «عقد اجتماعي» يتواضع أفراد المجتمع على صكّه، بحيث تكسب الدولة بمقتضاه وظيفة الدفاع عن كل وحدات هذا المجتمع. ونحن نرى أنّ الدولة، إذ تنشأ، فإنّها تكون قد أتت وفق بنية محدّدة، ضمنياً وإضماراً أو صراحة وإعلاناً، بحدود الوظائف الطبقيّة المئونة بها. ذلك لأنّها هي نفسها نتاج تطور مجتمعيّ طبقيّ أولاً، ولأنّها تعبير عن مستوى رفيع في هذا التطور ثانياً: إنّها تُضبط «عقل حاملها الاجتماعي»، المتمثّل بالطبقة أو بالطبقات القابضة وراعاها. ولذلك نلاحظ أنّ أطروحة «العقد الاجتماعي» هي – في نشأتها التاريخية – إيديولوجية احتفائية ذات طابع شعبيّ أفصح عن نفسه في مرحلة انتصار الثورة البورجوازية الفرنسيّة التي ظهرت وكأنّها ثورة تمت عبر الجميع وثمّر لصالح الجميع.

إنّ ذلك النزوع إلى النظر إلى «الدولة» من موقع أوتوبيا مثالية، ويوصفها ثمرة الجميع، ومن أجل الجميع، وفوق الطبقات، نواجهه كذلك على صعيد النظر إلى «المجتمع المدني» لدى بعض دعاة.

١ - جريدة الثورة، ٢٠٠٠/١٢/٣٠.

مشروع تأسيس الدولة الوطنية الدستورية مطلب
راهن وملح، في حين يمثل مشروع المجتمع المدني
حالة استراتيجية يمكن أن تستهلك حبة
تاريخية أو أكثر من تطور الوضع السوري

ردود فعل واسعة في أوساط أولئك المثقفين، ومؤداها أن الإشكالية النظرية الجديدة تتمثل في دعوة مجموعات من السياسيين والمثقفين إلى إضعاف الدولة لصالح مؤسسات «اجتماعية مدنية». ويلاحظ أن هذه الدعوة إلى إضعاف الدولة تأتي في مرحلة لم تتشكل فيها هذه الأخيرة، وإنما تشكلت فيها سلطات أخرى وأجهزة أخرى قدمت نفسها بديلاً عنها طوال عقود من الزمن؛ هذا بالإضافة إلى دعوة النظام العولمي الإمبريالي الجديد إلى تفكيك الهويات التاريخية «المثمرة تاريخياً»، ومنها الهوية الوطنية في العالم العربي. والطريف في هذا وذاك أن المطلوب راهناً يتمثل - بالضبط - في تأسيس الدولة الحقيقية القادرة على ابتلاع ما يدخل في نطاق سلطات وأجهزة أمنية تحاول الخروج عليها. ولذلك، فإن الدعوة إلى المجتمع المؤسساتي (المدني)، إن لم تقترب بالدعوة إلى تأسيس دولة متينة متماسكة قوية قانونية تُقرض نفسها على الجميع، فإنها تتحول إلى عملية مرهقة جديدة.

لقد أثارت تلك المقالة عدداً من الكتاب الذين حرروا بعض المقالات لهاجمتها، وخصوصاً لهاجمة تلك الفقرة التي أوردهاها توأ. وكان الأستاذ كيلو واحداً من أولئك الكتاب، فصدر مقالته المذكورة آنفاً بطرح مسألة «المجتمع المدني»، كما وردت في مقالتي على النحو السابق، بأن وضعها بصيغة منطقية صورية، فكتب يقول إن الحوار حول المجتمع المدني والدولة الوطنية «تحول... مادة جدل يشبه جدل البيضة والدجاجة الشهيرة، الذي يحصر اهتمامه في الإجابة عن سؤال واحد هو: أيهما يسبق، أو يجب أن يسبق، الآخر: المجتمع المدني أم الدولة الوطنية؟» ولكن الحق أن قراءة كيلو لمقالتنا كانت مشوية بكثير من الاستعجال، وبقليل من الروية المنهجية النظرية، وجري إغفال الوجه الحاسم في هذه المقالة وفي الفقرة المقتطعة منها خصوصاً. فلم يكن في المقالة مثل تلك

الصراع التاريخي العربي الصهيوني، خصوصاً مع انطلاق الانتفاضة العظمى، انتفاضة الأقصى، التي قد تمثل واحداً من أعظم الشروخ في جسد المشروع الصهيوني منذ ما ينوف على المائة عام. وفي الوضع العالمي، نشوء النظام العولمي الإمبريالي الجديد في رحم الإمبريالية الرأسمالية، وسعيه الحثيث إلى تفكيك العالم وتحويله إلى «سوق كونية سليمة»، ومحاولته تفكيك الهويات المثمرة تاريخياً (مثل العقلانية والحدائث والوطنية والقومية الخ...) من طرف وإحياء الهويات المستنفذة تاريخياً أو المعوقة للتقدم التاريخي (مثل الطائفية والمذبيبات الدينية) من طرف آخر.

في خضم تلك الوضعية المركبة والمعقدة، كان من طبائع الأمور المشخصة أن يكتسب سؤال «من أين نبدأ؟» أولوية حاسمة. هاهنا، أخذت المواقف تُفصح عن نفسها مخالفة ومتمايزة. أما ما يتصل بموضوع بحثنا في هذه الداخلة، فقد تبلور في صيغتين راحتنا تتضاحان شيئاً فشيئاً في سياق الكتابات السجالية التي نُشرت في الصحافة السورية (خصوصاً في جريدة الثورة) كما في الصحافة اللبنانية (جرائد السفير والحياة والنهار وقبلها جريدة المحرر نيوز). وقد كانت البداية الأولى - على حد علمنا - التي طرحت إشكالية «المجتمع المدني» في سوريا قد ظهرت في مقالة لنا حملت عنوان: «دولة القانون والمؤسسات وحرية التعبير: بداية قبل كل بداية» في جريدة الثورة، بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٠. وقد أردنا في هذه المقالة أن نثير فكرة التأسيس النظري السياسي والمعرفي لأولوية الأسئلة والإجابات في مرحلة سوريا الجديدة. وجدير بالقول إن ثمة مقالة نشرتها جريدة المحرر نيوز عمل كاتبها على تغيير ما أخذ مثقفون سوريون يطرحونه في إطار «المجتمع المدني» بوصفه مسألة ينبغي مباشرة الدخول في عملية التأسيس العملي لها. وقد أنتجت الفكرة التالية، التي وردت في مقالتنا المذكورة،

ملحوظ في هذا الفكر. ولكن المجتمع المدني، من حيث هو واقعة سوسيولوجية مشخّصة، يُمكن وضع اليد عليه، بقدر أو بأخر، خصوصاً في مرحلة الاستقلال الأولى في سوريا وربما حتى عام ١٩٥٨. وقد بُدئ بقضم هذا المجتمع، مع الدولة القانونية الدستورية والحياة السياسيّة وكذلك مع المجتمع العمومي، من قبل مجموعة من الأجهزة السلطويّة ستكون شيئاً فشيئاً ما تُطلق عليه «دولة أمنيّة» (بعد وضعه بين قوسين تعبيراً عن إشكالية هذا المصطلح الدلاليّة).

٢ - انطلقنا من أنّ سؤال الأوليّة في ما يخصّ المرحلة الجديدة القديمة في سوريا يتصل بمسألة الدولة، لا بمسألة المجتمع المدني. أمّا المسوّغ الذي رأيناه كامناً وراء ذلك، فينشعب إلى شعبتين اثنتين. وتتحدّد الشعبّة الأولى منهما في ضرورة التمييز المنهجي والتاريخي بين أمرين متّصلين بالمجتمع المدني، يتمثّل أولهما في الدعوة إلى المجتمع المدني، في حين يُفصّل ثانيهما عن نفسه بصيغة هذا المجتمع نفسه. فإذا ما قُمنا بالدعوة إلى هذا الأخير، فإنّ هذا ليس من شأنه أن يعني أنّه (أي المجتمع المدني) أصبح قائماً أو ناجزاً في أشهر أو في سنة، لأنّ إنجازها هو بمثابة إنجاز مشروع تاريخي مديد يتعرّض لبنيات المجتمع السوري العامّة والخاصة بهدف تغييرها وإعادة بنائها عبر إنتاج ما يستجيب لنمط المجتمع المدني بنحو أو بأخر. وأن تقوم بذلك إنّما يعني العمل مع الناس بحيث يتحوّلون ذاتاً فاعلةً واعيةً للتاريخ، بعد أن عاشوا سنين مديدة بوصفهم موضوعاً متلقياً للتاريخ عموماً. ولهذا، فإنّ السؤال المتعلّق بالمجتمع المدني في الشرط التاريخي السوري المشخّص لا يمكن أن يكون متعلّقاً بسؤال الأوليّة في الفعل الجديد. أمّا على صعيد الدولة فإنّ الأمر لا يَحتمل التمييز بين الدعوة إليها من طرف، والانخراط في إنتاجها من طرف آخر (وهنا تتحدّد الشعبّة الثانية). ذلك لأنّ

الصيغة التي قدّمها الأستاذ كيلو: «إمّا... وإمّا»، بل سعيّ لوضع اليد على ما هو حاسمٌ رهنأ ضمن الوضع السوري الراهن ومن دون إغفالٍ للوجه أو للوجه الأخرى التي قد تندرج في مرحلة أو في مراحل أخرى لاحقاً. وهذا ما اتّضح في المقاتلين الأخرين، اللتين نُشرتا في جريدة الثورة الدمشقيّة لاحقاً (الأولى بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٠، والثانية بتاريخ ١/٦/٢٠٠١). وجدير بالتنويه أنّ الأستاذ كيلو كتّب مقالته ونَشَرها في تاريخ لاحق على هذين التاريخين الأخيرين (وكان تاريخها في ٢٠٠١/٢/١)؛ وهو ما يقتضي الافتراض أنّه قرأها قبل كتابة مقالته، كما كان قد قرأ مقالتنا الأولى المنوّه إليها من قبل. ويُمكن ملاحظة أنّ «أصدقاء المجتمع المدني»، في معظمهم، تركوا العنان يتّجه سريعاً نحو خطوات تطبيقيةً بكيفية غير متوازنة مع أفكارهم وتصوّراتهم ومقارباتهم حول المنظومة المنهجية والمعرفية والإيديولوجية المتّصلة بـ «المجتمع» المعني. كان هنالك لهاثٌ نحو الفعل وتضاؤلٌ على صعيد النظر؛ وهو ما أنتج ما قد نعتبره خدوشاً بل شروخاً في العملية ذاتها، إذ لم يتسنّ للجميع - بمن فيهم كاتبُ هذا النص - أن يُنتجوا من المعرفة العلميّة ما يُمكن أن يتمثّل مدخلاً نظرياً ومنهجياً لما نحن بصددِه!

ننطلق، الآن، من الفقرة التي أتينا عليها في سياق سابق من هذا المقال، لمحاولة وضع اليد على الإشكال المعرفي والمنهجي والتاريخي المائل أمامنا. كما نضع في حسابنا المسائل الأخرى التي أوردناها في مقالتيّنا الأخرين، يدأ بيد مع الكتابات التي نُشرّت في ذلك الوقت وقدّمها كتابٌ أظهرها اهتماماً بما كتبناه وما يتّصل بما نحن في صددِه الآن:

١ - إنّنا نرى في مفهوم «المجتمع الاهلي» حالةً مُشكّلةً في الفكر العربيّ عموماً؛ فهو - في عموم الموقف - ظلّ غير ذي حضورٍ

كأن بعض «أصدقاء المجتمع المدني» أراد أن يقوم بدور «دولة» ترنو إلى أن تكون في طور التأسيس، ويدور مجتمع مازال شطر كبير من أبنائه أميين

هذا الخطأ النظري المعرفي، في عدم تبيين العلاقة بين المنظومتين، كم هو مؤلم أن ظلّ قليل أو كثير من أولئك يعتقدون أن مهماتهم الراهنة تقوم على إيجاد «لجان المجتمع المدني» قبل الدعوة إلى تشكيل لجان ديموقراطية جديدة لمعالجة الإصلاح القضائي والتعليمي والتربوي والإداري في الهياكل القائمة ومن موقعها وباتجاه تطويرها أو تجاوزها. كما أظهر أن السعي في سبيل ذلك يقتضي وجود مؤسسة قانونية ضابطة له وفاعلة باتجاه تطويره. فبدا الأمر وكأنّ فريقاً منهم أو آخر أراد أن يقوم بدور «دولة» ترنو إلى أن تكون في طور التأسيس، ويدور مجتمع مازال شطر كبير من أبنائه أميين ويعيشون على حوافي الزمن التاريخي. وأخيراً، أظهر الخطأ المذكور إهمالاً (ضمنياً على الأقل) لدور الشعب في التأسيس لمثل تلك اللجان، حين يمتلك الوعي التاريخي بضرورته وبإمكان تحقيقه على نحو يكون هو نفسه - مع مثقفيه الوطنيين الديموقراطيين - في صلب العملية ذاتها. ويُمكن القول إن الاعتقاد بكون المثقف السوري الوطني الديموقراطي غير ملتزم بسقف التاريخ - فيطرح من القضايا ما يتماهى مع مثله العليا، كما ظهر في أدبيات مجموعة من أولئك المثقفين - قد يقود إلى نتيجتين اثنتين بالغتي الأذى بالنسبة إلى القضية المعنية هنا. أما الأولى منهما فستضمر حداً من حدود النظر إلى الشعب على أنه - إذ هو غير مُتمرس بقضايا التنظير وغير قادر على تكوين منظومة فكرية نظرية مؤسسة من موقع مثله العليا - غير معني بكيفية مباشرة في عملية التأسيس للمجتمع المدني. لكن النتيجة الثانية تضع بنا على واقع أن فريقاً أو آخر من «أصدقاء المجتمع المدني» يقصي من حسابه جدليتي الواقع والممكنات، والواقع والفكر. هاهنا تبرز النقائص من نط: المثال مقابل الواقع، والمثال مقابل التاريخ، والبنية الذهنية «الداشرة» مقابل التاريخ المنضبط.

الوضع السوري الراهنة لا تحتمل إرجاء تأسيس مثل هذه الدولة الوطنية الدستورية القانونية إذا ما أريد لتيار التطوير والإصلاح والتحديث الوطني الديموقراطي أن يأخذ مداه. إن مشروع تأسيس هذه الدولة هو من قبيل مطلب خلاصي راهن ملح يحقق عملية إعادة بناء البلد، في حين يمثل مشروع المجتمع المدني حالة استراتيجية تاريخية مفتوحة يمكن أن تستهلك حقبة تاريخية أو أكثر من تطور الوضع السوري. ومن ثم، قد نعبر عن ذلك بأن العملية على صعيد الدولة تستلزم توازياً وتزامناً تاريخياً بين الدعوة إلى إنشائها وتعميقها؛ أما العملية على صعيد المجتمع المدني فلا تستلزم مثل هذه العلاقة بين الدعوة إليه والعمل على تخليقه. هناك يبرز التجادل بين الدعوة إلى الدولة والعمل على إنتاجها على نحو مباشر تضيق فيه التوازيات بين الاستراتيجية والمرحلة. وأما هنا فيمكن أن تكون هذه التوازيات بين المنظومتين، الدعوة إلى المجتمع المدني والعمل على إنتاجه، فسيحة وبفضاء تاريخي مفتوح.

٣ - لم يضع معظم من كتب حول المجتمع المدني وآلياته وعناصره وتجلياته بعين الاعتبار أن الكثير الكثير مما طرحه هو من شأن المجتمع السياسي. وهذا الأخير يمثل - مع غيره - حقل تجلّي الدولة الوطنية الدستورية القانونية. فالحياة الحزبية، والحراك السياسي، والإقرار بالتعددية بأنواعها وكيفياتها، والحريات الديموقراطية، ومبدأ تداول السلطة سلمياً، والمشاركة السياثقافية المباشرة في صوغ القرار وتنفيذه ومراقبته، وفصل السلطات عبر تواشجها جدلياً، إن ذلك وغيره وهو من شؤون المجتمع السياسي الذي تكون الدولة المعنية حقل تجلّيه وحامياً له وضامناً. لذلك، فإن ما جاء في ما قدمه «أصدقاء المجتمع المدني» في كتاباتهم ومدولاتهم يندرج في المهمات التاريخية لمثل تلك الدولة. وقد أظهر

ومن ثم، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي - في الأصل والعموم - علاقة تضاييف وتجادل، ومن ثم علاقة تعاونٍ باتجاه تقدم المجتمع المعني. ومن هنا، فإن مؤسسات المجتمع المدني، حين تقف في وجه محاولات الدولة للهيمنة عليه، تكون قد عملت على ضبطها وتصويب مؤسساتها. وبالمقابل، حين تنزع مؤسسات من المجتمع المدني إلى الخروج عن الخط الناظم للمجتمع العام - في حدوده الوطنية والدستورية والعقلانية والديموقراطية - فإن الدولة تمارس وظيفتها حين تعمل على تصويب ذلك.

ب - تتحدد البنية السياسية والسوسيوثقافية والأخلاقية للمجتمع الوطني في أنه يقوم على نسيج «وطني ديموقراطي» يتجاوز ما قبله من «مجتمع أهلي». فهذا الأخير يُفصح عن نفسه عبر الوحدات المجتمعية التي تكوّنه وتوحده، وأيضاً عبر تلك التي تمرّقه وتجعل منه جزءاً متجاوزاً ذات مصالح وأهداف ومواقع مختلفة؛ وهو ما يجعل إمكانية تفككه الدائم أمراً محتملاً دائماً. فالطوائف والإثنيات والمذاهب والفرق هي التي تشكّل نسيجه على أساس التعارض والتصارع فيما بينها على نحو غير متمرّ تاريخياً، أي بصيغة صراعات دائرية تحمّل في ثناياها احتمالات التفكيك بل والانتحار الجماعي. وعلى الضد من ذلك، يقوم المجتمع المدني على نسيج من الوحدات الاجتماعية (فئات، شرائح، طبقات، شعب أو أمة) تبني العلاقات فيما بينها على أساس الوحدة (الوطنية أو القومية) والصراع، إنمّا الصراع التّمرّ تاريخياً، أي الذي يحدث تقدماً تاريخياً وتراكماً في عناصر هذا التقدّم، من قبيل الصراع السياسي والثقافي والاجتماعي والطبقي والوطني والقومي؛ وتكتسب الوحدات المجتمعية الأخرى (كالطوائف والإثنيات والمذاهب والفرق) في حقله وظائف مستمدة من كونه (أي المجتمع المدني) هو أولاً بأول مجتمع وطني ويقوم اليأته على الوحدة والصراع

٤ - إذا كانت قضية المجتمع المدني قد وجدّت طرحها المنهجي والنظري الاصطلاحي الباكر على أيدي مجموعة من المفكرين والفلاسفة الغربيين (مع الإشارة إلى تشكّل بعض الإرهافات الفكرية المتعلقة بهذا المصطلح لدى بعض الفلاسفة العرب مثل الفارابي وابن رشد)، فإن ذلك غير ملزم، على نحو مجاني وحرفي، للنظر من خلاله إلى مجتمعات ووضعيات تاريخية ومجتمعية أخرى. وقد اشرنا، من قبل، إلى أن مثل هذا النظر يُفضي إلى التمسك بالرماد وتضييع «الروح المنهجي». فنحن، والحال كذلك، نتعامل مع المصطلح بحرية علمية وإيديولوجية مفتوحة، انطلاقاً من أن أي مصطلح يستمد مسوغاته من الخصوصيات (النسبية) لكل مجتمع أو حقبة تاريخية. ومن ثم، ليس هناك من مسوغات خارج التاريخ والمجتمع المشخصين. نقول هذا للإشارة إلى بعض كتابات «المجتمع المدني» التي قدمها أصحابها مقيدة بالزامات منهجية هي أميل إلى الأخذ بالنزعة السلفية الفقهية المتمثلة بـ «العنقنة». فمرحلة النهوض التي نصبو إلى تحقيقها في سوريا اليوم تستلزم النظر النقدي التاريخي المفتوح إلى كلّ منهج ونظرية وعلى أساس ما ندعوه «جدلية المنهج والحدث». ومن شأن ذلك، إن أخذ به، أن يَضَع يدنا على فكرة مركزية هي: أن أي منهج مدعوّ أبداً ودائماً إلى تصويب بنائه وفق تطور «الحدث» الذي يعالجه.

٥ - إن «المجتمع المدني»، كما تبين النتائج التي توصلنا إليها، يُفصح عن نفسه عبر ثلاثة محاور مركزية، هي التالية:

أ - إنّه يتحدّد بكونه حقلاً مجتمعياً من المؤسسات غير الحكومية ومما يطابقها من منظومات سياسية وسوسيوثقافية وتنظيمية تنوّط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع وحماية حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة والكفاية. أما هذه المهمة فيمكن أن تظهر في ما قد يتشكّل من نزوع لدى المؤسسات الحكومية إلى الهيمنة على تلك.

لا ينبغي غض النظر عن محاولة أن يدق إسفيناً بين حملة التيار الإصلاحي في المؤسسات الدولية القائمة وبين ضمير الشعب: مثقفيه الوطنيين والديموقراطيين

السياسي، فإنه يمكن أن يخفف من صعوبات وتعقيدات قد لا تُحصى ويُراد لها أن توضع في وجه ممثلي ذلك التيار. ولعلنا نرى أخيراً أن مرحلة الانتقال، التي تمرّ بها سوريا، هي غاية في التعقيد والحساسية، بحيث لا يغدو وارداً غض النظر عن محاولة أن يدق إسفيناً بين حملة التيار المذكور في «المؤسسات الدولية القائمة» وبين من هم - في الأصل - بمنزلة ضمير الشعب، أعني مثقفيه الوطنيين الديموقراطيين. وهؤلاء، كغيرهم، حين يخطنون - في كليتهم أو قلتهم - يجدون أنفسهم، في سبيل الحفاظ على كونهم ذلك الضمير، مدعوين إلى تصويب أخطائهم بتواضع وشفافية وإقرار الباحثين والمناضلين، الذين يُكُون ويخطنون ربما أكثر مما يصيبون في إطار مرحلة الانتقال المذكورة. وبالمقابل، فإنّ الوطنيين الديموقراطيين في كلِّ حقلٍ من حقول المجتمع والسلطة يجدون أنفسهم مدعوين إلى فتح صدورهم الكبيرة لاستيعاب ذلك كله باسم الوطن، بل باسم ما هو مدعو اليوم إلى أن يعلو فوق كلِّ الأسماء؛ ونعني به المشروع العربي في التحرير والنهوض والتنوير. إنها المرحلة الأكثر حساسيةً وبقّة في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر، المرحلة التي تمثل تقاطعاً هائلاً مع استحقاقات التطوير والإصلاح والتحديث، وفي مواجهة قوى عاتية تأتي من الخارج كما من الداخل وتجد وحدتها ماثلة في العمل على إسقاط النظام السياسي الوطني، الذي لعله يكون - مع الانتفاضة المأجدة - واحدة من أكثر البؤر المتبقية في الواقع العربي والقادرة على أن تفعل شيئاً.

طبيب تيزيني

مفكر سوري، وأستاذ في قسم الفلسفة في جامعة دمشق. له أكثر من عشرين كتاباً في الفلسفة والفكر والنقد الحضاري والسياسي والثقافي.

بالاعتبار المثير تاريخياً، ومن كونه قادراً على صهر هذه الوحدات ضمن أفق عقلائي ديموقراطي يجعل منها موزائيكاً فاعلاً.

ج - يظهر المجتمع المدني في صيغة القيم الإنسانية النبيلة المتمثلة في التضامن والتعاون والتسامح والاحترام المتبادل، كما في القيم الفكرية المثمرة تاريخياً والحافزة على التقدم التاريخي مثل العقلانية والحدائق والتاريخ.

الكتلة التاريخية والإصلاح

إنّ ذلك كله يضع دينا على نقطة حاسمة في ضبط «المجتمع المدني» مصطلحاً وواقعاً، ويوصفه حالة تاريخية تنشأ ضرورتها التاريخية في المجتمع الإنساني العام، بحيث لا يمكن اصطناع هذه الضرورات بصيغة أو بأخرى. وهذا يعني أنّ الشعب هو الذي يُنتج منظومات تفكيره وأماله وتصوّراته، بعلاقة تاريخية جدلية عميقة مع التراث العلمي العالمي، الأمر الذي يجعل الرهان على إيجاد مثل ذلك المجتمع المدني أمراً متصلاً بثلاثة حدود، هي: الشعب؛ والتاريخ بوصفه سياقاً زمانياً إذا ما عوّد فإنه يمكن أن ينتقم لنفسه؛ والوعي التاريخي بمن يمثل حامله الثقافي، الذي إذ يكتشف أهمية الحضور الفاعل والواعي للشعب فإنه يسعى إلى الاندماج فيه وعباً ومسلكاً، بحيث تسقط ثنائيه الشعب والمتقف. وهنا، يمكن تلمس دور «الكتلة الشعبوية التاريخية» في التقدم التاريخي.

إنّ سوريا اليوم هي في أمس الحاجة التاريخية إلى تشكّل مثل هذه «الكتلة»، التي هي وحدها القادرة على السير بنجاح نحو أهداف تيار التطوير والإصلاح والتحديث الوطني الديموقراطي. وإنّ هذا، إذا ما وُضع في صدر أولويات المثقفين الوطنيين الديموقراطيين والقوى الوطنية الديموقراطية في بنية النظام